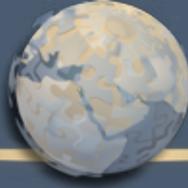


Strategy
W A T C H



المركز
الإستراتيجي

التحولات الأمنية في سوريا: نحو تطبيع إقليمي... عبر تل أبيب



البحوث والدراسات

الإثنين 22 يوليو 2019

التحويلات الأمنية في سوريا: نحو تطبيع إقليمي... عبر تل أبيب



شهد مطلع شهر يوليو حركة تعيينات أمنية واسعة النطاق، شملت معظم قيادات أجهزة الاستخبارات السورية، والعديد من المناصب العسكرية، بالإضافة إلى تعيين رؤساء جدد لمكتب الأمن الوطني وأجهزة المخابرات؛ العامة والجوية والسياسية والجنائية؛ تم ترفيع عدد من الضباط في المؤسسة العسكرية إلى رتبة لواء، وتعيين: قائد للفرقة الأولى، ونائب قائد الفرقة الثالثة، ونائب قائد الفرقة (18) مدرعة، وقائد المنطقة الجنوبية، وقائد القوات الخاصة.

وفي منتصف الشهر الجاري، أجرى النظام حركة ترقية رديفة في سلاح الجو، شملت تعيين قادة جدد لمطاري "الناصرية" و"الشعيرات"، إضافة إلى السربين (675 ميغ 23)، و(77 ميغ 23 م ل)، وجرى ترفيع عدد من الضباط إلى رتب "لواء" و"عميد" في مختلف قطاعات القوى الجوية.

وتعتبر هذه التعيينات؛ الأوسع نطاقاً منذ حركة تعيينات سابقة جرت في شهر نوفمبر الماضي شملت تعيين اللواء محمد خالد رحمون وزيراً للداخلية، وتعيين اللواء حسام لوقا مديراً لإدارة المخابرات العامة، وإجراء تنقلات لعشرات الضباط بين مختلف الفروع الأمنية، ونقل بعضهم من مناصب إدارية لدى المخابرات إلى أخرى في الجيش والأركان.

جدير بالذكر أن عمليات التعيين والنقل تتم بإشراف الاستخبارات الروسية التي تتمتع بعلاقات وطيدة مع الأجهزة الأمنية السورية منذ ثمانينيات القرن الماضي، حيث اضطلعت بدور أساسي في حسم خلاف حافظ الأسد مع شقيقه رفعت عام 1984، وعملت على تدريب وتأهيل الدائرة الأمنية المحيطة بابنه بشار خلال الفترة 2000-2009، وتدخلت لحسم الموقف المتأزم عقب مقتل رئيس شعبة الأمن السياسي الأسبق اللواء رستم غزالي على يد رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الأسبق اللواء رفيق شحادة عام 2015.

وتعكف الاستخبارات الروسية، منذ نوفمبر 2018، على تفكيك المنظومات الموالية لإيران، ولماهر الأسد الذي يعتمد على قائد فيلق القدس اللواء قاسم سليمان في تقوية الفرقة الرابعة وتسليحها، فيما يعول سليمان على ماهر للمحافظة على شبكة واسعة من المقرات العسكرية ومصانع إنتاج وتخزين الصواريخ، وعلى دمج آلاف الضباط والمستشارين والمهندسين والفنيين الإيرانيين فيها، وتنسيب عدد كبير من عناصر الميليشيات الإيرانية في الفرقة الرابعة ومنحهم الجنسية السورية.

وتأتي حركة التعيينات الأخيرة (يوليو 2019) كنتيجة مباشرة للتهديد الذي شكلته زيارة بشار المفاجئة إلى طهران (25 فبراير 2019)، وما أعقبها من تفاهات بين رئيس الأركان الإيراني محمد باقري مع نظيره السوري والعراقي في دمشق (17 مارس 2019)، ما اضطر بوتين إلى إيفاد وزير دفاعه إلى دمشق حاملاً رسالة شديدة اللهجة إلى بشار الأسد، والشروع في خطة شاملة لإعادة صياغة المعادلة الأمنية السورية.

وكان الرئيس الروسي قد أحدث تحولاً جذرياً في تعامله مع الملف السوري عندما طلب من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو (27 فبراير 2019) وضع تصور لمعالجة الأزمة السورية، وفتح قناة تواصل مع واشنطن حول سوريا، ونتج عن تلك التفاهات عقد "الاجتماع الثلاثي" في القدس (24-25 يونيو).

وشهدت الفترة الممتدة ما بين شهري أبريل ويونيو 2019؛ اتخاذ موسكو إجراءات لتحجيم النفوذ الإيراني في سوريا، ما أدى إلى اندلاع معارك سقط فيها عشرات العناصر من الميليشيات المحسوبة على الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري من جهة، والفيلق الخامس وبعض قطعات الجيش من جهة ثانية، فضلاً عن عمليات التصفية الجسدية التي طالت العشرات من ضباط النظام.

وتزامنت تلك الإجراءات مع تسريب موسكو معلومات عبر إعلامها الرسمي حول موافقة واشنطن وتل أبيب على إعادة تأهيل النظام مقابل صفقة تتضمن خروج إيران من سوريا، مؤكدة -عبر إعلامها الرسمي- رغبة دمشق في إقامة علاقات دبلوماسية مع تل أبيب مقابل التخلي عن إيران، وذلك في أعقاب تسليم دمشق رفات الجندي الإسرائيلي زحاريا باوميل (أبريل 2019) الذي فقد في معركة بسهل البقاع اللبناني قرب الحدود السورية عام 2891، كبادرة حسن نية مع إسرائيل.

وتحدث مصدر أمني مقرب من موسكو آنذاك عن: ”وجود بوادر على تصدع الرفض الصلب الذي يبدية النظام حول رحيل القوات الإيرانية وحلفائها من سوريا، إذ يبدو أن دمشق قد أصبحت أكثر انفتاحاً لمناقشة رحيل القوات الإيرانية مقابل ضمانات“، ومؤكداً وجود: ”صفقة تقدمها الولايات المتحدة لروسيا تقبل ببقاء الأسد رئيساً، ورفع العقوبات على الحكومة وشخصيات سورية مقابل خروج إيران من سوريا“،

ومن المثير للاهتمام تعقيب مصدر سوري رسمي على تلك التسريبات بالقول(4 يونيو)، إن: ”دمشق لم تتلق بعد مقترحاً رسمياً من واشنطن“، ومؤكداً أن: ”سوريا لا تعارض بدء حوار لرفع العقوبات“.



اللواء غسان إسماعيل: تأهيل مخبرات القوى الجوية للتفاوض مع تل أبيب

يأتي تعيين اللواء غسان جودت إسماعيل مديراً لإدارة المخبرات الجوية (7 يوليو 2019) لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسة هي:

أولاً: تأهيل الإدارة للتعامل مع ملف التطبيع مع إسرائيل؛ حيث يعتبر اللواء إسماعيل المدير الفعلي للإدارة في الأشهر الأخيرة، ويحظى بثقة بشار الأسد نتيجة توليه ملفات مهمة أثناء عمله في فرع المهام الخاصة، ويجري تأهيله منذ نحو ثلاث سنوات لتولي شؤون الإدارة التي تعتبر الأكثر حساسية بين الأجهزة الأمنية نظراً لارتباطها بالملفات الخارجية.

ووفقاً لتقرير نشره موقع ”ديبكا“ الاستخباراتي الإسرائيلي (20 يوليو 2019) فإن بشار الأسد أجري مفاوضات مع بنيامين نتنياهو بوساطة من الكرملين، وبعلم البيت الأبيض الذي اطلع على تفاصيل تلك المفاوضات، ففي مكالمة هاتفية مطولة (11 يوليو 2019) أطلع نتنياهو الرئيس الأمريكي على محتوى محادثات جرت بينه وبين بشار الأسد (8 يوليو 2019)، وذلك بوساطة من بوتين الذي نجحت جهوده في إقامة اتصال شخصي ومباشر بين الأسد ونتنياهو.

وأكد التقرير أن المحادثات تركزت على الترتيبات العسكرية في المناطق الحدودية، حيث تعهد بشار الأسد بالآتي:

1- الحفاظ على حالة السلم في المناطق الحدودية.

2- منع القوات الإيرانية وعناصر "حزب الله" من توجيه ضربات لإسرائيل عبر الأراضي السورية.

3- إبعاد جميع الوحدات القتالية والمنظومات الصاروخية عن الجولان.

4- منع الطائرات الإيرانية المسيرة من استخدام المجال الجوي السوري للهجوم أو التجسس على إسرائيل.

5- عدم السماح لإيران بالسيطرة على أي مرفق استراتيجي من قطاعات الاقتصاد السوري، وخاصة ميناء اللاذقية، حيث طمأن الأسد نتيهاهو بأن العقد الذي تم توقيعه مع الإيرانيين لإدارة الميناء لن يتم تنفيذه في أي وقت قريب، إلا إنه لم يتحدث عن إلغاء العقد بالكامل.

وفي المقابل تعهد نتيهاهو لبيشار الأسد بتقديم كامل الدعم الأمني والدبلوماسي لتحقيق التطبيع الإقليمي، وتمكين قوات النظام من السيطرة على المناطق الحدودية، وطمأنه بأن تل أبيب ستقنع الفصائل المتعاونة معها في القنيطرة بتحويل ولائها للنظام.

ومن المثير للانتباه أن المحادثة لم تتطرق لعمليات سلاح الجو الإسرائيلي ضد المواقع الإيرانية في سوريا، إذ حرص نتيهاهو على عدم إثارة الموضوع، ولم يطلب بشار الأسد منه إيقاف الهجمات أو حتى التخفيف من وطأتها، وتم تجاهل الأمر بين الطرفين بكل بساطة.

واستنتج ترامب من إحاطة نتيهاهو؛ بأن بشار الأسد يرغب في توظيف النفوذ الإسرائيلي في واشنطن لإقناع إدارته بسحب الحظر الذي فرضته على الدول العربية للتطبيع مع نظامه في الأشهر الماضية، وحمل الدول الخليجية على استئناف العلاقات الدبلوماسية مع دمشق وتقديم التمويل اللازم لإعادة الإعمار.

وعلى إثر تسرب تلك المعلومات إلى طهران؛ قام المساعد الخاص لرئيس البرلمان الإيراني للشؤون الدولية محسن أمير عبداللهيان (15 يوليو) بزيارة مفاجئة إلى دمشق لمعرفة نوايا الأسد، ولم تنجح تأكيدات أركان النظام بمتانة العلاقة مع إيران في تهدئة مخاوفه، حيث غادر دون أن يساوره الشك في أن الأسد قد غير موقفه، ما دفع بالاستخبارات الإيرانية للتواصل بصورة سرية مع كل من اللواءين علي مملوك واللواء حسن جميل واللذين تم إعفاءهما من منصبيهما في حركة التعيينات الجديدة.

ثانياً: التخلص من اللواء جميل الحسن؛ الذي أفضت مفاوضاته المباشرة مع الإسرائيليين إلى كارثة كبيرة، حيث استغرق اجتماعه معهم (في 30 يونيو 2019) -بوساطة روسية- في منطقة "أم اللوقس" الحدودية نحو أربع ساعات، ودار الحديث حول: إمكانية دمج الفيلق الخامس ضمن القوات الحكومية وتثبيتته في الهياكل العسكرية، وسبل نقل الميلشيات الموالية لإيران بعيداً عن الحدود، إلا أن الحسن بدا متصلباً، وأنهى الاجتماع -فجأة- بعبارات تحمل الإهانة والتحدي، ما دفع بتل أبيب لشن أوسع ضربة جوية ضد المواقع الإيرانية في سوريا مطلع شهر يوليو الجاري.

ووفقاً لمصادر مطلعة فإن إيران تلقفت أنباء عزل اللواء الحسن باهتمام كبير، وعرضت عليه مغريات للخروج من سوريا، ما دفع بالنظام لوضعه تحت الإقامة الجبرية، ومنعه من السفر إلى رومانيا بحجة العلاج من السرطان، حيث سربت الاستخبارات الروسية لدمشق معلومات حول اتصالات "سرية" أجراها الحسن مع مسؤولين إيرانيين للحصول على معلومات حساسة بشأن المفاوضات التي أجراها النظام مع تل أبيب.

3- تهميش العميد سهيل الحسن: تمثلت المهمة الأخيرة للواء جميل الحسن بزيارة لريف حماة (21 يونيو) هدف من خلالها إلى رفع معنويات عناصر ميلشيا "النمر" التي تتبع إدارياً للمخابرات الجوية، ويُعتبر قائدها العميد سهيل الحسن الشخص الأقرب من اللواء جميل الحسن، حيث دارت شائعات في نهاية العام الماضي أن اللواء الحسن يدفع باتجاه تعيين "النمر" خلفاً له عقب تقاعده. وعادت تلك العلاقة بعواقب وخيمة على سهيل الحسن الذي فقد أسهمه في دمشق إثر تواطؤه مع اللواء الحسن، وفقد مكانته في موسكو نتيجة فشله الذريع في معارك الشمال، حيث وجهت القيادة العسكرية الروسية نقداً لاذعاً له عبر الصفحة الرسمية للقاعدة "حميميم" على "فيس بوك"، مؤكدة أن: "قلة الخبرة القتالية لدى عناصر الفرق العسكرية البرية التابعة للقوات الحكومية السورية وانخفاض نسبة الثقة بالقيادة هو عامل أساسي يترجم اليوم على أرض الواقع"، ونقلت الصفحة عن ممثل القاعدة، الروسية أليكسندر إيفانوف، قوله: "وصلت تقارير عسكرية من مستشارين روس شمال البلاد أفادت عن عدم الوعي الكافي لبعض الضباط السوريين، وصف باللامبالاة، ونتج عن ذلك تعقيدات في العمل العسكري وتأخير في السيطرة على محافظة إدلب"، مؤكداً أن ضعف قوات النظام اضطر الوحدات الروسية الخاصة لمراقبة قوات النظام في كثير من معاركها.

ويبدو أن معارك إدلب قد أطاحت بصورة "النمر" المضخمة إثر سقوط مئات القتلى والجرحى من قواته في المعارك، وفرار عناصره من المواجهات، ودار الحديث في الأروقة العسكرية الروسية حول ضرورة استبعاده من القيادة العسكرية وإنهاء طموحه في الاستحواذ على المخابرات الجوية. واستغلت موسكو تلك الفرصة لتوجيه ضربة مزدوجة لكل من اللواء جميل الحسن والعميد سهيل الحسن من خلال تعيين اللواء إسماعيل مديراً للمخابرات الجوية، وتكليفه بفتح قنوات التواصل مع تل أبيب.



اللواء حسام لوقا: تعزيز الدور المحوري لإدارة المخابرات العامة (أمن الدولة)

اعتمد الروس، منذ نوفمبر الماضي، على إدارة المخابرات العامة (أمن الدولة) في مشروعهم لإعادة تأهيل المؤسسات الأمنية وتمكينها من التعامل مع متطلبات المرحلة المقبلة، وخاصة فيما يتعلق بتأمين نظام الحكم والتخلص من الضباط المشكوك في ولائهم، حيث تم تكليف الإدارة بمجموعة من المهام الحساسة على الصعيد الداخلي، أبرزها:

- تأمين "المربع الأمني" في كفرسوسة، والذي اتخذته الضباط الروس مقراً لهم.
- حماية الضباط والمُستشارين الروس خلال جولاتهم في دمشق وريفها.
- تحجيم نفوذ الأمن العسكري وتقليص فروعه مفارزه الأمنية.
- إدارة الملف الأمني للخطوة، وعدم السماح للقوات الرديفة بتشكيل ميليشيات لها في المنطقة.
- تنفيذ حملة اعتقالات طالت عشرات الضباط وقادة الميليشيات، في إطار "مكافحة الفساد" وتفكيك القوات الرديفة، حيث تم اعتقال عشرات الضباط في الأمن الجنائي والعسكري وفي إدارة الجمارك.

ولتحقيق تلك الأهداف؛ أجرى مدير المخابرات العامة (السابق) اللواء محمد ديب زيتون تنقلات واسعة في إدارة "التوجيه السياسي" بهدف تأهيلها للمرحلة المقبلة، كما تم إنشاء فرع أمني جديد يتبع لإدارة أمن الدولة، يحمل الرقم (108)، ويتولى مهمة حماية المنشآت الحيوية كالسفارات والمطارات والهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون والمصارف، ومنع السيطرة عليها من قبل جهات أخرى خوفاً من أية محاولة انقلابية قد تقع ضده، وتم تكليف العميد غانم جمعة برئاسة الفرع.

وتهدف الاستخبارات الروسية من خلال تأسيس ذلك الفرع إلى بسط سيطرتها على المرافق الحيوية السورية في ظل الصراع المحتدم مع الميلشيات الإيرانية للسيطرة على موانئ طرطوس واللاذقية ومطاري دمشق الدولي وحلب الدولي، فضلاً عن المنشآت العسكرية، بحيث تصبح جميعها تحت وصاية روسية مباشرة، وتستحوذ في الوقت نفسه على حماية بشار الأسد الذي يعاني من تدني شعبيته في حاضنته الطائفية/العشائرية المتدمرة.

وفي غضون الأشهر الماضية؛ لعب أمن الدولة دوراً أساسياً في السيطرة على الأجهزة الأمنية المتصارعة، ومعالجة الخلاف المستحکم بين جهازَي المخابرات الجوية والأمن العسكري.

وبالإضافة إلى تلك المكتسبات فقد حققت روسيا من خلال تعيين اللواء حسام لوقا مديراً لأمن الدولة مكاسب أخرى تتمثل فيما يلي:

1- تعزيز النفوذ الروسي في القصر الجمهوري من خلال تعيين اللواء محمد ديب زيتون رئيساً لمكتب الأمن الوطني؛ وكان زيتون يعمل سابقاً في رئاسة شعبة الأمن السياسي، وفي أعقاب انفجار خلية الأزمة (18/7/2012) تم تعيينه مديراً لإدارة أمن الدولة والتي تُعرف باسم "جهاز المخابرات العامة" خلفاً للواء علي مملوك، الذي عُين مديراً لمكتب الأمن الوطني، ويعتبر اللواء زيتون أحد أبرز رجالات المشروع الروسي الهادف إلى تحجيم النفوذ الإيراني وتمكين موسكو من السيطرة على المؤسسات الأمنية.

2- إحكام السيطرة على جهاز المخابرات الوحيد المعترف به دولياً من خلال تنصيب اللواء حسام لوقا (7 يوليو 2019)، والذي برز كأحد أبرز الشخصيات المحسوبة على روسيا والمناوئة لنفوذ ماهر الأسد وحلفائه الإيرانيين، فمنذ مقتل رستم غزالي (مارس 2015)؛ كان لوقا مقرباً من خصمه اللدود اللواء رفيق شحادة، ويتمتع بخبرة طويلة في العمل الأمني من خلال توليه مناصب في وزارة الداخلية والأمن السياسي، إضافة إلى توليه منصب معاون مدير إدارة المخابرات العامة خلال الفترة: يونيو 2016-يونيو 2019.

3- مراقبة الأنشطة الإيرانية والأمريكية شرقي الفرات، خاصة وأن اللواء لوقا يتمتع بخبرة طويلة في العمل الأمني بحمص، وتلقى تدريباً متقدماً على تقنيات روسية متطورة في مجالات الرصد والاستطلاع، حيث كلفه الروس بتشكيل خلايا استخباراتية خلال الفترة 2016-2019، تضم خبرات متقدمة في المجالات الإلكترونية والسيبرانية، بالإضافة إلى تأهيل عناصرها للقيام بمهام القنص وعمليات الخطف والاعتقال. وترغب الاستخبارات الروسية في توظيف الخبرات التي حشدها اللواء لوقا لمراقبة التقنيات

الإيرانية، والتصدي لها إذا تطلب الأمر، حيث يدور الحديث عن تورط عناصر محسوبة على إيران في استهداف قاعدة "حميميم" من قبل طائرات مسيرة، وتشير أصابع الاتهام إلى قائد ميلشيا مقرب من إيران يدعى أيمن جابر، الذي يحظى بدعم الحرس الثوري الإيراني في تصنيع البراميل المتفجرة والتقنيات المتطورة. وتحدثت مصادر روسية في الأيام الماضية عن انطلاق بعض الطائرات المسيرة ضد حميميم ومطار جيلة العسكري (الذي تتخذه القيادة الروسية مقراً لبعض عملياتها لجوية)، من معمل سابق للعبوات البلاستيكية يتبع لأيمن جابر، شرقي قرية بلدة البصة، التي تقع بالقرب من القواعد الروسية المستهدفة.

وتأتي تلك العمليات انتقاماً من قيام الروس بتفكيك ميلشيا "صقور الصحراء" التابعة لأيمن جابر، وضم عناصرها إلى الفيلق الخامس. كما تأتي بالتزامن مع اتهام قيادات عسكرية إيرانية الاستخبارات الروسية بالتواطؤ مع الاستخبارات الإسرائيلية في استهداف المقرات الإيرانية في سوريا من خلال تقديم معلومات عنها، وترغب إيران -من خلال توجيه ضربات محدودة إلى حميميم- بتوجيه رسائل غير مباشرة إلى موسكو بقدرتها على شن عمليات "سيبرانية"، والقيام بأعمال التشويش والقصف عبر الطائرات المسيرة.



مكتب الأمن الوطني: اللواء علي مملوك علي خطى اللواء عمر سليمان

رأى تقرير استخباراتي مطلع (12 يوليو) أن تعيين كل من اللواء علي مملوك نائباً للرئيس للشؤون الأمنية واللواء ديب زيتون مديراً لمكتب الأمن الوطني يمثلان تحولاً كبيراً في سياسات النظام، خاصة وأن اللواء علي مملوك قد قام بالعديد من الزيارات السرية إلى عواصم عربية ودولية، أبرزها زيارته لموسكو في سبتمبر 2015، والتي مهدت الطريق للتدخل العسكري الروسي في سوريا آنذاك.

وعلى الرغم من الدور الذي مارسه علي مملوك في توطيد النفوذ الروسي بسوريا؛ إلا أن التقرير رأى أن إعفاء مملوك من الأمن الوطني جاء بناء على اتفاق بين الاستخبارات الروسية وبشار الأسد على تهميشه، حيث اعتبرت موسكو زيارات مملوك المتكررة لطهران واتصالاته الأخيرة بالحرس الثوري الإيراني جزءاً من الحملة العدائية التي تقوم بها إيران ضد النفوذ الروسي منذ زيارة بشار المفاجئة لطهران في شهر فبراير الماضي، حيث أعرب قاسم سليمانى لبشار الأسد عن رغبته في التعاون مع علي مملوك مباشرة.

وفي المقابل؛ يرى بشار الأسد أن اللواء مملوك أصبح يمثل تهديداً له، حيث حصل مملوك على دعم المخابرات الإيطالية، والتي نتج عنها إيعاز الحكومة الإيطالية إلى موظفيها السابقين؛ مسؤولية السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي فيديريكا موغريني والمبعوث الأممي السابق لسوريا ستافان دي مستورا لطرح اسم مملوك بديلاً عن بشار الأسد والترويج له لقيادة المرحلة الانتقالية، ومحاولة إقناع المعارضة السورية بذلك خلال الفترة 2016-2018.

وسُربت تفاصيل حساسة حول حديث مسؤولين ببعض العواصم العربية عن إمكانية إنشاء علاقة تعاون مع اللواء مملوك باعتبار أن مهاراته الدبلوماسية والقيادية أكبر من قدرات بشار الأسد الذي يتسم بالجمود ويفتقر إلى الدبلوماسية ولا يملك القدرة على استيعاب المتغيرات.

وإذا كانت العلاقات التي كونها كل من: آصف شوكت وهشام بختيار مع الاستخبارات المركزية الأمريكية قد تسببت بتصفيتهما ضمن تفجير خلية الأزمة (18 يوليو 2012)؛ فإن المفاوضات المباشرة التي أجراها اللواء علي مملوك مع الأمريكان في يونيو 2018، تعتبر السبب الأساسي لسعي بشار الأسد إلى استبداله، حيث أسفرت تلك المفاوضات عن توافق أمريكي-روسي على محورية مملوك في الترتيبات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية عام 2016، ومنذ ذلك الحين (وحتى فبراير 2019)؛ دأب مبعوث وزارة الدفاع الروسية إلى مجموعة العمل الدولية (ISSG) الكولونيل ألكسندر زورين، والذي يعد من أبرز مهندسي اتفاق "كيري-لافروف" (سبتمبر 2016)، على الترويج لعلي مملوك، وورد عنه في إحدى جلساته (فبراير 2019) قوله: "الكلمة العليا في سوريا بيدي وييد اللواء علي مملوك، لا توجد سلطة أعلى منا في سورية إلا الله"، دون أن يذكر بشار الأسد ضمن منظومة أصحاب النفوذ بدمشق.

ووفقاً للتقرير نفسه؛ فإن منصب علي مملوك الجديد لا يخوله بأية صلاحيات، كما أنه لا يتمتع بهيكل إداري بعد تنحيته عن الجهاز الأكثر نفوذاً بين المؤسسات الأمنية السورية.

جدير بالذكر أن تل أبيب وواشنطن كانتا تعولان على اللواء مملوك للقيام بدور أساسي في العملية الانتقالية المزمعة؛ إلا إن مناوراته الأخيرة كانت سبباً في فقدان أسهمه الدولية، حيث اشتبهت الاستخبارات الروسية في تعاونه مع اللواء جميل الحسن في التجسس على الاتصالات الروسية-الإسرائيلية لصالح الإيرانيين، وأتهم بمحاولة تجنيد عناصر محلية في درعا والقيطرة لرصد المفاوضات التي كانت تجري بين عناصر محسوبة على الفيلق الخامس وقيادات "التسويات" في عمّان وتل أبيب.

وجاءت إقالة رئيس شعبة الأمن العسكري اللواء محمد محلا (مارس 2019) على خلفية تلك التطورات، بينما أرجئ وضع كل من علي مملوك وجميل الحسن حتى صدر قرار إعفائهما من منصبهما في يوليو 2019.

وأعدت عملية إعفاء مملوك إلى الذاكرة ما وقع لرئيس المخابرات العامة المصرية اللواء عمر سليمان، والذي أدى تعيينه نائباً للرئيس المصري الأسبق حسني مبارك (29 يناير 2011) إلى إحراق جميع أوراقه في المشهد السياسي المصري، ومن ثم وفاته المفاجئة في يوليو 2012.

وبالإضافة إلى استبعاد اللواء علي مملوك، فقد جاء تعيين اللواء محمد ديب زيتون خلفاً عنه لتحقيق موطئ قدم للمخابرات الروسية في القصر الجمهوري، ولاستبعاد نائب مدير جهاز الأمن الوطني اللواء عبدالفتاح قدسية (2012-2019) الذي ينحدر من الحرس الجمهوري، ولا يثق الروس به نظراً لعلاقاته المشبوهة مع ماهر الأسد أثناء عمله في رئاسة شعبة المخابرات العسكرية (2009-2012).

اللواء كفاح ملحم: ملفات مؤجلة في شعبة المخابرات العسكرية

شهدت شعبة المخابرات العسكرية تغييرات، يمكن وصفها بأنها "غير حاسمة" في شهر مارس الماضي، حيث عمد بشار الأسد إلى إعفاء رئيسها السابق اللواء محمد محمود محلا وتعيين اللواء كفاح ملحم خلفاً له، وذلك على خلفية زيارة بشار الأسد لطهران في فبراير 2019، والتزامه بتخفيف الاحتقان الناتج عن انخراط اللواء محلا في المشروع الذي طرحته القوات الروسية لإنشاء فيلق سادس يهدف إلى استبعاد إيران من المنقطة الجنوبية.

ووفقاً لمصادر مطلعة فإن اللواء محلا تورط في صراعات بينية، واتهم بالوقوف خلف اغتيال شخصيات محسوبة على إيران، وشارك مع الكولونيل ألكسندر زورين في مفاوضات رعتها أجهزة استخبارات دول مجاورة تهدف إلى تحجيم النفوذ الإيراني في الجنوب السوري، والتخطيط لتصفية شخصيات محلية محسوبة على طهران.

وكان محلا قد رافق الضابط الروسي ألكسندر زورين (فبراير 2019) في جولة مثيرة للجدل بمحافظة حوران، واجتمعا مع قادة فصائل المعارضة بعد عودتهم من الأردن، ودار الحديث عن سبل تشكيل فصيل عسكري جديد بدعم من روسيا ومن دول إقليمية، بهدف تقليص نفوذ إيران في المنطقة.

كما التقى اللواء محلا في مدينة بصرى الشام بقيادة "الفيلق الخامس"، ودار الحديث مرة أخرى (بحضور زورين) حول سبل إيقاف التمدد الإيراني العسكري والمدني في الريف الشرقي من درعا، وخاصة في المناطق التي يتمركز فيها "الفيلق الخامس" المدعوم روسياً. كما تمت مناقشة مشروع حل "لواء الجنوب" التابع للفيلق الخامس، وإنهاء عقود كافة منتسبيه بتهم الفساد وبيع الأسلحة والذخائر لقوات محسوبة على إيران، وتشكيل فيلق سادس ضمن النطاق الجغرافي للجنوب السوري، لحفظ أمن المنطقة، وإخراج الميليشيات الإيرانية، و تجنيد أكبر عدد ممكن من السكان في صفوفه.

ومنذ إقالة محلا؛ يحاول خلفه اللواء كفاح ملحم -عبثاً- استعادة السيطرة على القطاع الجنوبي من البلاد، ووقف النزيف الناتج عن الصراع بين الفيلق الخامس والفرقة الرابعة دون طائل، إذ إن ملحم يمتلك رصيماً كبيراً في القمع، لكنه لا يتمتع بأية مهارات إدارية أو قيادية، ويعاني من مشاكل مستعصية في تحجيم نفوذ استخبارات بعض الدول المجاورة من جهة، وفي احتواء غريمه الطموح؛ رئيس فرع الأمن العسكري في السويداء العميد لؤي العلي (مواليد طرطوس) الذي يتمتع بنفوذ واسع في الجنوب، ولديه علاقات وطيدة مع القادة الروس الذين يدعمونه لتولي ملف إضعاف الوجود الإيراني في درعا.

وتُرجّح مصادر مطلعة أن تشهد شعبة المخابرات العسكرية تغييرات أخرى في المرحلة المقبلة، خاصة وأنها انخرطت منذ شهر أبريل الماضي في اشتباكات عنيفة مع ميليشيات محسوبة على إيران في دير الزور وحلب والسويداء ودرعا والقنيطرة، في حين لم يُظهر اللواء ملحم أية كفاءة في إدارة الملفات الأمنية المستعصية في الجنوب السوري.



الأمن السياسي والأمن الجنائي: اللواءين ناصر العلي وناصر ديب... أحجار على رقعة الشطرنج

عمد القصر الجمهوري (7 يوليو 2019) إلى تعيين اللواء ناصر العلي رئيساً لشعبة الأمن السياسي خلفاً للواء حسام لوقا، الذي تم تعيينه مديراً لإدارة المخابرات العامة، ونقل اللواء ناصر ديب من منصب معاون رئيس شعبة الأمن السياسي ليتولى مدير إدارة الأمن الجنائي.

وتتمثل خبرة اللواء ناصر العلي بالخدمة في فروع الأمن السياسي بعفرين وحلب ودرعا ودير الزور، ونظراً لقربته مع وزير الدفاع الأسبق العماد فهد جاسم الفريج؛ فقد كُلف بمهمة تشكيل ميليشيات عشائرية موالية للنظام، ومارس أعمال القمع والجرائم الإنسانية على نطاق واسع خلال الفترة 2011-2019، ما أدى إلى إدراجه على قوائم العقوبات البريطانية والأوروبية والكندية.

وكذلك الحال بالنسبة اللواء ناصر ديب الذي تنحصر خبرته في الخدمة بشعبة الأمن السياسي مدة 23 عاماً، حيث عمل منذ 1995 كضابط في فروع اللاذقية وحلب ودرعا وحماة، إلى أن عُين (26 نوفمبر 2018) رئيساً لشعبة الأمن السياسي خلفاً اللواء محمد رحمون.

وتتحدث المصادر عن جمع اللواء ناصر ديب ثروة كبيرة تقدر بملايين الدولارات وامتلاكه عدداً من السفن التجارية، وذلك من خلال استغلال الوظائف التي تولاها، حيث يُتهم بتلقي الرشوة والفساد والاختلاس، كما يصفه المقربون منه بضعف الشخصية والخوف وعدم القدرة على القيادة.

ونظراً لضعف شخصية كل من اللواءين؛ العلي وديب، فإن القصر الجمهوري يهدف من عملية النقل والتعيين تلك؛ إلى القيام بعملية تغيير شاملة في جهاز الأمن السياسي والأمن الجنائي خلال الفترة المقبلة.



هل تصمد التركيبة الجديدة؟

يمكن القول أن التعيينات الأخيرة التي أجراها القصر الجمهوري بإشراف الاستخبارات الروسية؛ تدخل ضمن الإعداد لمرحلة دأب بشار الأسد على مناقشة ملامحها مع الدائرة الضيقة المحيطة به، وتمثل في التخلص من مناوئيه، والشخصيات التي يمكن أن تحظى بدعم خارجي لتحدي سلطته في المرحلة المرتقبة، وعلى رأسهم: علي مملوك، وجميل الحسن، وسهيل الحسن، وعبد الفتاح قدسية.

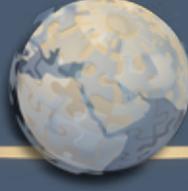
وفي مقابل تلك الإعفاءات، راعت التعيينات الجديدة مطالب أساسية لتل أبيب التي باتت تضطلع بأدوار رئيسية في الملف السياسي السوري، حيث تم استبعاد الشخصيات غير المرغوبة من قبل تل أبيب، واستبدالها بشخصيات أقل نفوذاً وتأثيراً، إذ يصنف كل من: غسان إسماعيل، وكفاح ملحم، وحسام لوقا، وناصر العلي، وناصر ديب، على أنهم "تنفيذيون" من الصف الثاني، ولا يتمتعون بمراكز قوى أو نفوذ عشائري.

في هذه الأثناء؛ تمارس موسكو ضغوطاً على دمشق للتعاون مع الوساطة الأممية، وتدفع باتجاه تحقيق اختراق في تشكيل اللجنة الدستورية، حيث يرغب بوتين في إبداء مرونة سياسية، وفي استعراض قدرته على إحداث تغييرات واسعة في المؤسسات الأمنية والتخلص من الشخصيات المثيرة للجدل، ويتوقع أن يدفع باتجاه تحقيق المزيد من الخطوات "الإيجابية" باتجاه اللجنة الدستورية في الأيام المقبلة. ومن خلال تتبع الأدوار المنوطة بالقادة الجدد، يمكن القول أن موسكو ترغب في توظيف النفوذ الإسرائيلي بواشنطن لإعادة دمج النظام في المنظومة الإقليمية، وتوفير التمويل اللازم لمشاريع إعادة الإعمار من خلال استبعاد جميع الشخصيات المقربة من إيران، حيث يُتوقع أن يتم اتخاذ إجراءات إضافية تضعف من نفوذ ماهر الأسد.

أما على الصعيد الداخلي؛ فمن المؤكد أن النظام يرغب في شن حملة قمع واسعة النطاق لاستعادة السيطرة على المناطق الخارجة عن سيطرته؛ خاصة وأن التعيينات الجديدة لا تسفر عن أية نوايا إصلاحية أو رغبة في تعزيز العمل الأمني الاحترافي عبر مفاهيم (SSR) و(DDR)، ولا تحمل أية أبعاد إنسانية على الإطلاق، إذ إن جميع الأشخاص الذين تم تعيينهم متورطون بارتكاب انتهاكات واسعة وجرائم حرب، ويخضعون لعقوبات دولية، ولديهم سجلات إجرامية يعود تاريخها إلى ما قبل اندلاع الثورة السورية في مارس 2011.

ومن خلال رصد الأفعال في دائرة ماهر الأسد والميليشيات المحيطة به، وتتبع ما يدور من حملة انتقادات ضد النظام في اللاذقية وطرطوس من قبل آل الأسد وحلفائهم ضد بشار؛ فإنه من غير المتوقع أن تصمد التشكيلة الأمنية الجديدة، وذلك لأنها تقوم على أساس توازنات جديدة لا تراعي البنية الطائفية التي صبغت مؤسسات الأمن السورية خلال العقود الخمسة الماضية، إذ إن تعيين شخصيات ثانوية لا تنتمي إلى العشائر المتنفة في الطائفة هو تكتيك تلجأ إليه موسكو لإبعاد الشخصيات الأقوى، وتعزيز القبضة المركزية للقصر الجمهوري، دون مراعاة فقدان بشار الأسد المهارات القيادية في مركز السلطة الأخذ بالتأكل والانفراط.

Strategy
W A T C H



المرصد
الإستراتيجي

البحوث والدراسات

أبحاث ودراسات متخصصة تستند إلى الرصد العلمي والميداني لأهم التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحديات الهوية وإدارة العلاقات البينية في المنطقة العربية.

الإثنين 22 يوليو 2019

المرصد الإستراتيجي

بيت خبرة رائد في تقديم الخدمات المتخصصة للعاملين في المجالات السياسية والأمنية بالمنطقة العربية.

يعمل على تعزيز المفاهيم الاحترافية لدى الجيل الجديد من العاملين في الشؤون السياسية والأمنية في العالم العربي، ورفد صناع القرار بمعلومات نوعية بجودة عالية ومهنية تستند إلى الموضوعية والحياد والاستقلالية، بعيداً عن مؤثرات الأيديولوجيا الطارئة ومعارك الاستقطاب الإقليمي.

www.strategy-watch.com